

كلمة صاحب الجلالة

بمناسبة زيارة جلالته لوزارة العدل

الحمد لله

السيد امحمد بوستة

إننا كما في علمكم قررنا ان نقوم بزيارة دورية لبعض الوزارات، وها هو قد وصل دور وزارة العدل مما يدل على أننا قررنا ان نتتبع شخصيا نشاط الوزارات ونكون على بينة مباشرة من المشاكل التي تعترض سيرها.

نعم، فوزارة العدل إن كانت من أهم الوزارات فهي من الوزارات ذات المنجزات المعنوية الأكثر أهمية من المنجزات المادية. وذلك لأن وزارة العدل ليست وزارة مكلفة بتشييد أو بناء أو إقامة سدود أو فتح طرق، فعملها لا يتجسم في مسائل تعرض على أنظار الخاص والعام، كما أنها ليست كذلك من بين الوزارات التي تلتمس من رئيس الدولة أو من مسؤولين سامين في الدولة أن يدشنوا معاملها أو مصانعها أو أوراشها.

ان عملها يتجسم قبل كل شيء اما في النصوص التشريعية أو في تنظيم المحاكم أو توحيدها أو في إعادة النظر في الجهاز القضائي.

فان كان عملها خفيا، وقل من يدركه ويعطيه قيمته اللائقة به، فهذا من العوامل التي يجب ان تكون لها حافزا لتزيد في إبراز أعمالها كي تساعد الرأي العام المغربي على التعرف عليها وعلى تقدير أعمالها.

ان مشكلة العدل في كافة الأقطار هي من أعوص المشاكل وأدقها، حيث انه من المحتم على القاضي ان يرضي خصما ويسخط الآخر كلما عرض عليه الحكم بينهما. وحيث ان العدل كيفما كان الحال لا يقتضي الاجماع بل يقتضي أن يكون لطرف الحق، وان يكون الطرف الآخر على باطل، ولكن هل أولئك الأشخاص الذين هم على باطل يكونون دائما مقتنعين بأنهم على باطل ؟ هل يكونون مؤمنين بأنهم على باطل ؟ هذا مما يجعل كذلك مهمة وزارة العدل من أدق المهام، لأنها في جميع تصرفاتها اذا كانت ترضي جانبا فإنها تسخط جانبا آخر، ولكن المهم قبل كل شيء هو أنها حينما تسخط جانب المحكوم عليه فالقاضي لا يسخط ضميره. فالله سبحانه وتعالى لا يسخط على القاضي، ولا يسخط عليه كتاب الله، ولا تسخط عليه القوانين السماوية ولا التي وضعها البشر، ان كان ذلك القاضي قد رفع المظالم عن الناس.

ان اهتمامنا بوزارة العدل ليس بمسألة بدعة أولا، لأننا قد ورثنا هذا الاهتمام بالعدلية عن أجدادنا وبالأخص عن والدنا رحمه الله الذي كان يعير لهذه الوزارة أكبر اهتمام.

ومما يدل على أنه رحمه الله قد أعارها أكبر اهتمام، انه بعد الاستقلال، لما وجدنا أنفسنا غير متوفرين على القضاة من كل مستوى أعطى لوزارة العدل اذاك ورقة بيضاء لتخرج عن الطقوس الادارية وعن الاطار الاداري، وتبحث عن الأشخاص الكفيلين بان يكونوا مساعدين لها، الشيء الذي لم يسمح به لوزارات أخرى كيفما كان نوعها. وهذا ان دل على شيء فانما يدل على صفاء نيته ويدل على انه رحمه الله كان متجها الى هذه الناحية

بقلبه وقالبه. وكان رحمه الله يقول يمكن للعبد ان لا يواخذ الله سبحانه وتعالى اذا جاءت سنة غير ممطرة مثلا، حيث انه يمكنه تحمل الجوع في مثل ذلك الظرف لأن المطر بيد الله. ولكنه لا يسمح للمظلمة لأنها تأتي على يد العبد. فكان رحمه الله يحث دائما على نزاهة القضاء وعلى رفع مقام القضاة.

لقد قلت لكم عدة مرات في عدة اجتماعات انه لا يجب على الانسان ان ينظر الى القاضي كحكم، أو كقائل لكلمة العدل، ولكن بما أننا مسلمون يجب عليه أن ينظر إليه لا كمطبق فحسب بل كمفسر لكلام الله ولسنة رسوله بحيث ما من مخلوق له إيمان، وله اعتزاز باسلامه، حينما تأتي الظروف وتمنحه مسؤولية كي يفسر ويشرح ويطبق كلام الله الا ويكون اذاك في منزلة هي دون منزلة الرسل والأنبياء ولكن فوق منزلة الموظفين الآخرين.

وزيادة على هذا فإن فصل القضاء عن السلطة التنفيذية أصبح يعطي للقضاة جاها وجبروتا وسلطة لا يعطيها رئيس الدولة لنفسه. لأن رئيس الدولة لا يمكن له أن يحكم بالاعدام على أي مواطن والحالة ان كل قاضي مختص يمكن له أن يحكم بحرمان أي انسان من حريته وهي أكبر كنز لدى البشر. حرمانه من حريته بالسجن مؤبدا كان أم موقتا، والحالة ان القاضي يتمتع بذلك الحق، لماذا ؟ لأن الأمانة قد أخذت من عنقنا ووضعت في عنقه.

ان لديكم الحق بالحكم بالاعدام أي أن تسلبوا المرء روحه وحياته، كما لديكم الحق ان تحكموا عليه بالسجن أي أن تسلبوه أعز كنز عند البشر وهو حريته، الشيء الذي لا يوجد في استطاعة أي مخلوق آخر في هذه المملكة التي أرادت ان تسير على نمط عصري وفي إطار يناسب القرن العشرين ومقتضيات القرن العشرين.

فلا سلطة عليكم اذن الا سلطة ضميركم ولا اعتزاز لكم الا اعتزازكم بأنكم تطبقون كتاب الله وتطبقون قوانين الدولة، وأملي فيكم أن تطبقوها بنزاهة وباستقامة. ولكن تطبيقكم للقوانين وحسن تصرفاتكم ليست مسائل معلقة بدون أساس، فلا بد لها من أساس ترتكز عليه، ولابد للدولة من أن تساعدكم على القيام بمهمتكم، تلك المهمة الصعبة العويصة حيث إنكم أنتم السد بين النظام والفوضى. فمهما زال القضاء من البلاد، فتح باب الفوضى، ومهما أصبح المرء يرى أن الدولة لا يمكنها أن تمنحه حقه، فمعنى ذلك اننا نفتح أبوابا لقانون الغاب وكل من ضاع له حقه فسيفديه بنفسه.

وحيث إنكم حماة كتاب الله، مفسرون لكتاب الله ولقوانين الاسلام، حماة النظام، لأنه عليكم ان ترفعوا المظالم بسرعة وبنزاهة وباستقامة حتى لاتفتحوا الأبواب للانتقامات الشخصية والتصرفات الشخصية، لذلك فان من واجب الدولة من جهة أخرى أن تساعدكم على القيام بمهمتكم وذلك باعطائكم المقام اللازم واللائق بكم في المجتمع المغربي.

وما ملاقاتي بكم مرارا وتكرارا منذ اعتلائي العرش وما اجتماعي هذا، وما دراستي مع وزير العدل الا دليل فوق دليل على أني أريد أن أعطي للقضاء حرمته وهيبته ومكانته في المجتمع المغربي. ولكن المقام والهيبة لا يكفيان، فلابد من أن نضع لكم قوانين تكون سهلة التناول سليمة لا إشكال فيها ولا شبهة، قوانين يمكن أن تجتمع فيها الضمانة للقضاء والسرعة في تنفيذ القضاء.

لهذا فقد وضعنا قوانين. والقوانين البشرية بالطبع كجميع القوانين وكجميع الأعمال البشرية لا تخلو من عيوب والكمال لله. ولكن قبل كل شيء فنحن قد أخذنا على أنفسنا انه اذا لم يكن تغيير لكلام الله فكل قانون



وضعه العبد قابل للتغيير وقابل للتطور لأن الله سبحانه وتعالى اذا كان قد أتم الشرع والدين فلم يغلق قط باب التشريع.

ان أبواب التشريع مفتوحة دائما، أما المعتقدات فبابها ليس مفتوحا. فلا يمكننا أن نزيد فيها شيئا ومن زاد فيها فذلك بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

اذن فلابد من ان نضع لكم قوانين سهلة بينة يمكنكم ان تفهموها وتفهموها للناس الذين معكم. كما انه لابد من ان تجعل تحت تصرفكم وسائل التنقل عبر المملكة حتى تتمكنوا من التوجه نحو المدعين.

إني أعلم مثلا ان الشخص في العهد البائد كان يتوجه الى القائد يوم السوق فيحكم له القائد ويرجع وقد فصل بينه وبين خصمه ولو أنه دفع مثلا 20 أو 1000 ريال سواء كان فصل قضيته على حق أو على باطل.

أما اليوم فذلك الشخص صار يضيع الكثير من وقته مما جعل من اللائق ان تتنقلوا نحوه بدلا من ان يتنقل نحوكم. ومما يدل على هذا اني قد عملت مع وزارة العدل ما لم أعمله مع غيرها من الوزارات إذ لم تكن في ميزانيتها امكانيات لشراء سيارات، ففتحت امكانيات خاصة للسيد امحمد بوستة فاشترى سيارات تمكن القضاة من التنقل في جميع أطراف المملكة.

وهناك كذلك وسيلة أخرى ستسهل مأموريتكم وهي انه كما ان الشعب المغربي أمة واحدة ويدين بدين واحد وشعور واحد فليس من اللائق أن تكون القوانين المطبقة عليه قوانين متشعبة متفرقة ومتباينة، فلابد لنا أن نتجه الى التوحيد، توحيد القوانين وتوحيد المحاكم وتوحيد سلك القضاء، فهناك تجربة سنجريها في أحد الأقاليم، وقد طلبت من وزير العدل ان لا يتسرع فيها، وسنقوم بهذه التجربة باقليم فاس فنبدأ أولا بالنيابة وإذا نجحت التجربة فيها فسنجريها في المحاكم اذ ذاك و كيفما كان الحال فإن هذا اجتهاد ربما ينطوي على بعض العيوب ولكن اذا قارنا عيوبه بمزاياه نجد أن مزاياه أكثر من عيوبه أو نقصانه.

لكن يجب ان تعلموا ان في سلك القضاء كما في جميع اطارات الدولة ضعفا في الرجال وفي الاطارات ؛ فإذا كانت الوزارات المختصة تحتاج الى فنيين أو مهندسين فوزارة العدل تحتاج إلى موظفين من الموظفين الصغار كتاب الضبط، الى رؤساء المحاكم الاقليمية أو المركزية ؛ ولكن إذا كنت أطلب من الدولة مجهودا كبيرا وسريعا في تكوين جميع الاطارات فإني لا أطلبه من وزارة العدل، لأني مارست شخصيا القانون ودرسته طيلة خمس سنوات ولاحظت الفرق الذي يوجد هناك بين التعليم النظري والتعليم التطبيقي فإذا كان الأوروبيون لا يسمحون لمن حصل على الليسانس في الحقوق بفتح مكتب محام إلا بعد تجربة ثلاث سنوات فذلك يدل على أن هناك فرقا بين ما يلقن وبين ما يطبق.

فهل معنى هذا أن القانون يوجد على شكل في الكتب وعلى شكل آخر في التطبيق ؟ لا، بل إن معناه أن طرق القانون متشعبة جدا وبالخصوص طرق المسطرة وطرق إرسال الملفات الى غير ذلك من المسائل التقنية، لهذا فإني سوف لا آمر وزارة العدل بأن تسرع في تكوين الاطارات.

إنه يمكن للموظف التقني إذا كون بصفة سريعة أن يصلح جهازا ان هو غلط في تركيبه ؛ ولكن المسائل التي تتعلق بحرية الأشخاص وبحياة الأشخاص، وبإرث الأشخاص وبزواج الأشخاص وبطلاق الأشخاص فهذه المسائل لا تتطلب السرعة بل تتطلب الاتقان.



إنها تتطلب أولا السن لأن السن يجلب الحرمة ويجلب القناعة والقناعة هي التي تجلب الترفع عن الرشوة كما أنها تتطلب ثانيا من الانسان أن يكون قد كون له مكانة في المجتمع لأن الرجل الذي يتمتع بالحق في الحكم على فلان وفلان يجب أن يكون فوق كل الاعتبارات وفوق كل النزاعات كيفما كان نوعها، كما يتطلب كذلك الوقت لأنه مع الأسف في السنوات الماضية بدون تخصيص وبدون أن توجه لحركة دون حركة أو لسياسة دون سياسة أصابت البلاد مصيبة وهي أن الادارة المغربية تسربت إليها النزعات السياسية.

إن للنزعات السياسية أمكنة لائقة لها : محلات التجمهر وأندية الخطب وكذلك في الحملات الانتخابية، اما إذا طبقت النزعات السياسية على الفصل بين الناس بما في كتاب الله، فهذا ما أنزل الله به من سلطان.

فإذا قلت لوزارة العدل بأن تسير ببطء في هذا الباب كي يستطيع هذا المغرب أن يعيش بكيفية موضوعية من حيث إدارته، ذلك المغرب الذي هو في حاجة الى إعادة النظر في إدارته كلها فيما يخص الفرق الموجود هناك بين الموظف في مكتبه والموظف خارج مكتبه فوزارة العدل كذلك كجميع الوزارات.

إني لا أؤاخذ المغاربة على تحزبهم بل يمكن أن أقول أن التحزب مسألة ضرورية لأن الأحزاب السياسية هي بمثابة المدرسة الوطنية. وأنا شخصيا لو لم أكن أميرا لشاركت في حركة وطنية بكيفية فعلية.

ولكن الحركة السياسية شيء كمدرسة للسياسة والتكوين، والمهنة الادارية شيء آخر. فالدولة فوق كل اعتبار سياسي أو شخصي أو حزبي والموظف كيفما كان هو يمثل الدولة.

ان المجلس الأعلى للقضاء سيتطرق إلى عدة مشاكل منها مثلا طلبات الانخراط في السلك القضائي، والنظر في تصرفات بعض القضاة وترقية بعض القضاة وما إلى ذلك.

ففيما يرجع الى النظر في تصرفات بعض القضاة (ما يقال وما يكون نتيجة للبحث) أعطيكم توجيها واحدا وأترك الحرية لمجلس القضاء، أعطيكم توجيها واحدا وهو أن تحسبوا كل شبهة تهمة. أليس وقد قيل....، فالأوروبيون مثلا يقولون « لادخان بلا نار ».

فإذا قال فلان....، ووجهت تهمة إلى قاض ما من طرف شخص معين أو من خصوم، فمن الطبيعي أن يتروى الانسان، ولكن إذا كانت التهمة موجهة من طرف طائفة كلها أو من طرف مجموعة، فإنه يصعب كيفما كان الحال على القاضي أن يبقى في مقره في جو فاسد. وأقل ما يمكن أن يتخذ في حقه هو أن ينقل بعد تأديبه أو توبيخه وذلك إذا لم يثبت عليه شيء بصفة موضوعية. اما إذا أثبت هذا فبالطبع لا جدال فيها.

إن لديكم مثلا طلبات الانخراط في السلك القضائي، فيجب عليكم أن تعلموا أنكم أسرة تفكير وتفسير وتطبيق، يجب عليكم أن تجعلوا الناس في مستواكم، في مستوى الناس الذين يمكن أن تلقى على أعناقهم الأمانة وباطمئنان.



أعانكم الله وسدد خطاكم. فكونوا دائما متفقين حول كلمة واحدة في خدمة الدولة وفي خدمة البلاد. والدولة هي كما قلت لكم فوق الأشخاص وفوق الملوك والأحداث لأن البشر يموت، والدولة تبقى وتدوم.

وأملي في الله أن تبقى الدولة المغربية مستمرة في طريق العز والرفاهية والسلام عليكم ورحمة الله.

الاثنين 27 جمادى الأولى عام 1381 ـ 6 نونبر سنة 1961